مجلس المستشارين
فريق الاتحاد المغربي للشغل

الرباط في: 28/05/2018
رقم السؤال: 331 3

إلى السيد وزير الاقتصاد والمالية

تحت إشراف السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم

الموضوع :سؤال شفوي حول الخروقات القانونية التي تعرفها التعاضدية العامة لموظفي الإدارات العمومية

نوع السؤال: آني

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، وبعد،

السيد الوزير المحترم.
تعيش التعاضدية العامة لموظفي الإدارات العمومية أوضاعا شاذة بفعل توالي الخروقات القانونية المفضوحة إن على مستوى التدبير أو على مستوى انتخابات الأجهزة المسيرة للتعاضدية وبشهادة الوزارتين الوصيتين .هذا وقد سبق لفريقنا بالمجلس أن سائل السيد وزير الشغل والإدماج المهني في جلسة الأسئلة الشفوية ليوم 9 يناير 2018 في نفس الموضوع، ووعدنا السيد بوضع حد لهذه الخروقات (تجدون رفقته النص الكامل لجواب السيد الوزير).
لذا نسائلكم السيد الوزير المحترم عن ماهية الإجراءات التي تعتزمون اتخاذها لوضع حد لهذا العبث بالقانون داخل التعاضدية العامة لموظفي الإدارات العمومية؟
وتفضلوا السيد الوزير المحترم بقبول فائق التقدير والاحترام.
إمضاء:

فريق الاتحاد المغربي للشغل

جواب السيد محمد يتيم وزير الشغل والإدماج المهني حول الأوضاع المهنية والمادية لمستخدمي التعاضدية العامة لموظفي الإدارات العمومية:
أعتذر لزميلي وزير التربية الوطنية والاتصال، لأن كان بودي أن أستجيب لطلبه، ولكن نظرا للالتزامات صعب علي ذلك.
جوابا على سؤالكم، الفريقان المحترمان، أود أن أقدم التوضيحات والمعطيات التالية:
أولا، تتوصل الوزارة بعدد من الشكايات من عدد من مستخدمي التعاضدية العامة لموظفي الإدارة العمومية، تشير إلى مجموعة من الخروقات والمضايقات التي يتعرض لها مستخدمو هذه التعاضدية، ومنها قرارات طرد تعسفي في حق أعضاء من المجلس الإداري، صدرت في حقها أحكام قضائية نهائية، رفض المكتب المسير تنفيذها أو نفذها بطريقة ظرفية، ثم عاد إلى إصدار قرارات جديدة من خلال تهم جديدة.
ثانيا، صدرت أيضا عن بعض المركزيات النقابية بلاغات تؤكد وجود احتقان كبير في أوساط المستخدمين بسبب هضم حقوق المستخدمين والتضييق على الحريات النقابية والإجهاز على المكتسبات التي راكموها.
كما توصلنا وتتوصل الوزارة بعدد من العرائض في نفس الموضوع، موقعة من مئات من المستخدمين الذين يسجلون تذمرهم من خدمات التعاضدية المذكورة.
وللأسف الشديد، فإننا نلاحظ أنه بدل أن يتحمل هذا الجهاز المنتخب الذي انتخب من أجل معالجة اختلالات في عمل لجهاز سابق سنة 2009، للأسف الشديد نلاحظ أنه صار يراكم عدد من الخروقات والتجاوزات القانونية، وهو ما دفع المفتشية العامة إلى تسجيل عدد من الخروقات منها:
عدم احترام القانون الأساسي للتعاضدية في الجمع العام المنعقد سنة 2011، وهي الخروقات التي استمرت أيضا خلال عملية انتخاب مناديب التعاضدية برسم سنة 2015، وخاصة عدم احترام الفصل 16 من النظام الأساسي الذي حدد عدد المناديب وانتخابهم وأيضا الفقرة الثالثة من الفصل 20 الذي يحدد مدة وكيفية تمثيل المنخرطين.
أيضا استمرت عدة اختلالات في التدبير المالي حسب نفس التقرير وتدبير الصفقات العمومية والقيام بعمليات بناء وتهيئة

وتقبلوا أسمى التقدير والاحترام
إمضاء :
محمد حيتوم

وملكيات عقارية دون ترخيص من الوزارة.
القيام أيضا بتنظيم قوافل طبية، في تحد صارخ للمساطر القانونية ذات الصلة بتنظيم هذا النوع من الأنشطة، وهو ما كان موضوع مراسلتين من الهيئة الوطنية للأطباء، للسيد رئيس الحكومة.
سجلت الوزارة أيضا والصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي عدد من الخروقات للمقتضيات التنظيمية والتشريعية من قبيل خرق مقتضيات المادة 24 من القانون
المتعلق بحماية المعطيات الشخصية للأفراد ومن قبيل تشغيل المركز أمل سوس أكادير دون الترخيص من السلطات الوصية وفق ما ينص عليه القانون، والقائمة طويلة طويلة جدا.
بطبيعة الحال الخروقات التي تتعلق بالحريات النقابية ما هي إلا غيض من فيض، ولذلك ينبغي أن نذهب لمعالجة المشكل في جوهره، ونتمنى أن تتجاوب معنا التعاضدية لمعالجة هذه الخروقات.
لذلك فإن الوزارة قد عملت وستعمل من أجل:
أولا، دعوة التعاضدية للمسارعة إلى تسوية وضعيتها القانونية ومعالجة الاختلالات المشار إليها، سنوجه رسالة إلى السيد وزير المالية من أجل القيام بمراقبة في عين المكان حول التدبير الإداري والتقني والمحاسبي للتعاضدية المذكورة، على أن يكون من بينها بطبيعة الحال كل ما ورد من أقوال وما ورد في بعض البلاغات وفي بعض، كما قلت، العرائض من مساس بحقوق الموارد البشرية ديال التعاضدية.
ثم أخيرا، أود أن أدعو مجلسكم الموقر للمسارعة على المصادقة على القانون رقم 109.12 بمثابة منظومة للتعاضد، لإعطاء التعاضد دينامية جديدة ولإصلاح القطاع وتقويم جميع الاختلالات التي ميزت تدبيره، ونحن سنكون بطبيعة الحال منفتحين على كل التعديلات المناسبة التي ستؤدي إلى أن ننهي، آن الأوان أن ننهي هاذ الحكاية الطويلة ديال تيجي مكتب من بعد تيولي مشاكل وكتضطر الوزارات المعنية باش تتدخل، خاصنا نطبقو القانون أينما كان، وهذا الكلام ليس موجها ضد أي جهة وضد أي أحد وإنما هو كلام من أجل القانون ومن أجل المصلحة العامة.
وشكرا.

وتقبلوا أسمى التقدير والاحترام
إمضاء :
محمد حيتوم